المستـــوردة يقبـــض روح المحلّـــي

مهنة الخياطـة فـي الطريـق إلى المتحـف البغدادي!

أسماء ما زالت تعيش في ذاكرة العراقيين من أصحاب مهنة الخياطة الذين ابهروا أصحاب الذوق والأناقة بطريقتهم في التفصيل والخياطة، فما زال البغداديون يتذكرون محالّ وأسماء، يتحاشون القرب منها بسبب ذياع سمعتها وفنّها، وأمام تقدم التكنولوجيا وسرعتها في إلغاء كل ما هو متأخر في نظريتها، انزوى عدد كبير من أصحاب تلك المهنة بعيدا عن مهنتهم، وعزوف الكثير من الناس أمام تدني الأسعار وطرح بضاعة من مناشئ أجنبية تحمل مواصفات لا يقوى على منافستها خياطو الذوق الرفيع، ممن انكبوا على مكائنهم دون تحديث لعملهم أو مواكبة ما هو جديد ربما نكون على خطأ في وصفنا هذا لحال الخياطين إذا ما استمعنا لكل حكاياتهم.

كتب/ فرات ابراهيم

بانتظار رزق مضى

الكهرباء أحد الأسباب

يقول أبو سعد، وهو خياط منذ فترة طويلة، وله محل في شارع السعدون : لقد تركت عملي في مهنة الخياطة بسبب أزمة الكهرباء، فالخياطة تعتمد اعتمادا كليا على الماكنة التي تعمل على الكهرباء إضافة الى جهاز المكواة الحديث الذي يسحب كهرباء (عالية)، فلهذا أنا أمام أمرين: إما أن ادفع أجور أكثر من ٢٠ أمبيراً في الشهر الواحد وكما هو معروف فان الأمبير بـ١٠ آلاف دينار أي عليّ أن ادفع ٢٠٠ ألف دينار للمولدة، وأكثر من ٣٠٠ ألف دينار للإيجار هذا يعني أني أدفع نصف مليون دون أي مصاريف كالأكل والأدوات الاحتياطية وراتب العامل، أو أن اركن كل هذا جانبا، وأمارس خياطة (الكف) و(التقريم) على قارعة الطريق، وهذا أمر لم يكن يرتضيه في السابق حتى ابن الخياط، لكننا أمام هذه الظروف القاهرة خضعنا للواقع المر وهو الخياطة (للمعاميل) ، وحينما سألته هل يستذكر زبائن زمان، أشعل سيكارة وكأنه يستذكر عشق تاه عن فؤاده فقال: الناس في السابق كانت أنيقة وتحب الهندام وتعتبر أن الملابس الحاضرة (عيب) لا يرتديها المجتمع الراقي، انظر إلى حفلات ام كلثوم والقبانجي وشاهد هذا الجمع الكبير من الحضور كلهم يرتدون البدلات الرسمية وكأنهم في اجتماع هام، وكانت محال الخياطة في بغداد لا يقترب من بابها من كان، لان أسعار خياطة البدلة كانت عالية وانجاز البدلة يستغرق وقتا طويلا ليس كما نرى اليوم من ملابس ينتهي موديلها بيومين أو ثلاثة ونادرا ما نجد من يرتدي البدلة الرسمية هذه الأيام سوى رجالات الأعمال والمسؤولين.

طلبات مشروعة

الغالبية العظمى من المتبضعين الذين التقيناهم كانوا مع استيراد الملابس، ويرفض الأغلب منهم الاعتماد على الخياط المحلي لأنه وحسب قول المواطن (جبار عزيز) ما أن يشعروا بأنهم تسيدوا الموقف حتى يقومون برفع أسعار خياطة البناطيل والقمصان والبدلات، وأكد أنه اشترى بنطلونا بسعر ١٠ آلاف دينار، وحينما ذهب به إلى اقرب خياط عراقي لكي يأخذ من طول البنطلون خمسة سنتمترات بدقيقة واحدة، طلب منه أربعة آلاف دينار اي نصف سعر البنطلون، فكيف بهم إذا كان الأمر كله بيدهم، مواطن آخر يوجد مثلا آخر على جشع البعض واستغلالهم لأي فرصة توفرها الدولة لهم، فيقول انظر الى أسعار الفواكه والخضراوات فما أن منعت الدولة استيراد ها من الخارج تشجيعا للمزارع العراقي حتى قفز سعر كيلو الطماطة من ٥٠٠ دينار الى ٢٠٠٠ دينار ، ربما أجد في قول هؤلاء شيئا من الصحة فقد لمست الكثير من هذه الأمور لمس اليد دون تقصي او اعتماد على روايات او شهود ولكن بالمقابل لا يعني هذا ان نطلق رصاصة الرحمة على هذه الصنعة لاني على يقين انه لو توافرت المكائن الحديثة بدعم الدولة وفرض رسوم كمركية على البضاعة الأجنبية وتشجيع الصناع العراقيين عبر قروض ميسرة لكان للأمر وجه آخر في الحديث ولكن تذهب كل هذه التسهيلات أدراج الرياح ويعود الأمر الى ما عليه حالما نتذكر اننا نسينا ام المشاكل (الكهرباء).

من الخياطة إلى التقريم وكف الملابس!

ابو عبير واحد من الخياطين المعروفين في بغداد، ويستذكر بأنه قام بخياطة عدد كبير من البدلات الرجالية لمسؤولين كبار حيث كان المحل الذي يعمل فيه (خياطة الرافدين) له اسم كبير في مواكبة كل ما هو جديد ويقتصر عمله على زبائن محدودين، وللمعلومة وليست الدعاية فانا حينما قررت الزواج هو من قام بالتفصيل والخياطة لي، ويوم لبست تلك البدلة اغلب الناس هنأني على هذا الذوق الرفيع في خياطة البدلة، يقول ابو عبير بأنه الآن يملك محلا بذات الاسم وان اغلب زبائنه هم من زبائن الذوق الجميل ويشعر غالبية (معاميله) بأنه ثروة لهم ولا يودون ان ينقطع عن عمله، واحد من هؤلاء دكتور باطني كان موجودا معنا أثناء الحديث، وقال بالحرف الواحد: الرقم الذي يطلبه لخياطة البدلة أعطيه إياه، لأني اشعر بقدرته وفنه وأنا مواظب على تفصيل بدلاتي عنده منذ وقت طويل. يقول أبو عبير إن خامات الاقمشة الراقية لم يعد يجلبها التجار وصارت حكرا على محلات محدودة تقوم هي بالاستيراد، بينما في السابق كان يتبارى التجار في استيراد أرقى الأقمشة ومن مناشئ عالمية وانه اليوم يبحث طويلا لكي يجد (خامة) تلائم زبائنه .. كما لا ينكر ابو عبير عسر المعيشة وقلة المورد من خياطة البدلات بسبب ذهاب الغالبية إلى المستورد الرخيص وانه صار إلى جانب خياطة البدلات (يقرم) الملابس بسبب ضعف الوارد، وقال إن مهنة التقريم او كف الملابس لم يكن يرتضيها أي خياط سابق، وكان يترك هذا الأمر لـ(الصبية) الذين كانوا يعتاشون على تلك المهنة دون أن يطلب منهم (الاسطة) مبلغ التقريم.

أسعار البضاعة الأجنبية تحرجنا

محمد الخياط واحد من أصحاب المهنة العتيقة عاش حياته صبيا في ذات المحل الذي يملكه اليوم وما زال في ذاكرته الكثير من الحكايات الجميلة كيف لا، ومحله ملاصق لدائرة التلفزيون في الصالحية وخيرة الإعلاميين والوجوه المعروفة كانوا زبائن له أيام كانت البدلات الرسمية هي الشغل الشاغل لمن يبحث عن الأناقة والموديل الجديد، يقول محمد : في هذا المحل شاهدت أبو طبر وهو مكبل بالأغلال حيث أتى به الأمن ليدلو باعترافاته في التلفزيون ومن خلال هذا المحل شاهدت الرؤساء والوزراء يدخلون ويخرجون من هذا المبنى، شاهدت الكثير من الأحداث التي كان مقرها الأخير دائرة التلفزيون .. ويكمل محمد حديثه: بان مهنة الخياطة تجر نفسها الى مكانات حفظ التحفيات، فالإنسان العراقي الذواق الذي كان همه الوحيد هو الأناقة والملبس أصبح اليوم ارتداء الجينز والملابس الضيقة والموديلات المشوهة هي الغالبة عليه، وصارت الأسواق تعج بالبضاعات ومن مختلف المناشئ ، وبرر محمد سبب عمله في (التقريم) و(كف الردن) بأنه إذا أراد اليوم أن يفصل قميصا ويخيطه كما هو الذي كنت ألبسه ساعتها فانه لن يطلب اقل من عشرين ألف دينار، فيما القميص الذي البسه لاي تجاوز سعره الخمسة آلاف دينار في محلات الباب الشرقي والشورجة ، محمد الخياط كان يتحدث معي بلغة اليائس من وضع الكهرباء التي قال عنها بأنها قصمت ظهر الصناعات العراقية وبفعل فاعل لان عودة الكهرباء كما ذكر ستعيق تدفق البضاعة الأجنبية الى العراق وخاصة من دول الجوار التي هي الرابح الوحيد في غياب الصناعة العراقية ..

الألبسة المستوردة

اكتسحت الألبسة والأقمشة ومواد النسيج الصينية الصنع كل الأسواق والمحلات العراقية بدون استثناء، وبأثمان رخيصة، حيث يمكن شراء كسوة بأكملها بمبلغ يتراوح ما بين ٢٠٠٠٠ - ٢٥٠٠٠ دينار فقط، من الملابس الصينية الصنع التي غزت الأسواق والمحلات وهي ظاهرة انتقدها مواطنون، فيما وجدها آخرون ايجابية لما توفره من ملابس بأسعار رخيصة رغم ما تتسم به الكثير من البضائع المستوردة من (رداءة في الإنتاج) بحسب المتسوقين، إلا أنها تشهد إقبالا كبيرا لرخص أسعارها، خاصة ملابس الأطفال الذين وجدت عوائلهم نفسها مرغمة على الشراء في ظل وضع تصاعد أسعار الملابس العراقية ، يقول أبو احمد انه يتسوق من الشورجة والباب الشرقي كسوة لأولاده قبل بداية العام الدراسي وكذلك قبل أيام عيد الفطر لأنه يجد فيها أسعارا معتدلة خاصة مع غياب الكمرك على الملابس، فيما يرى ابو نور صديقه ان الملابس الصينية رديئة ولا تلائم وضعنا المناخي لان اغلبها صنعت من مادة السلك وتفتقد مادة القطن لهذا تجدها رخيصة الثمن وهي حارة جدا على الأطفال وانه يفضل شراء ملابس من مناشئ عالمية وان كان سعرها كبيرا لأنه يضمن بذلك جودتها.

وعن سبب عزوفهم عن اللجوء الى الخياط العراقي قال مالك الشمري إن الخياطين العراقيين تنقصهم الخبرة وكذلك يتحججون بغياب الكهرباء ولهذا تجد أسعارهم عالية وأنا أجد لنهم ماهرون في صنعتهم ولكن الظروف المحيطة بهم تجعلهم يتماهون في عملهم ..

فيما قالت السيدة إخلاص كاظم، وهي أم لأربعة أطفال: أنا ارتاد منذ سنوات طويلة الأسواق في المناسبات لشراء المستلزمات الضرورية للمنزل، فضلا عن ملابس الأطفال الذين يشعرون بسعادة غامرة عند اقتناء الملابس وقيامهم باختيار النوعيات التي يريدونها بأنفسهم. وأضافت: اليوم الخيارات عديدة والملابس المتوفرة في الغالب صينية وتركية الصنع، وأسعارها تتفاوت حسب نوعيتها، لكن في أيامنا كان معظم الموجود محلي الصنع، وكانت النوعيات أفضل من المستورد الموجود في يومنا هذا.

فيما يرى الخبير الاقتصادي مجيد العتابي أن على الحكومة أن توفر الدعم للصناعات الوطنية لان المواطن العراقي أصبح مستهلكاً بعد ان كان يعتمد بالدرجة الأولى على الصناعات المحلية في السنوات الماضية نظراً لما كان يعيشه من حصار اقتصادي دفعه إلى سياسة الاكتفاء الذاتي بالنسبة للملابس مع اعتماده على نسبة ضئيلة من الألبسة المستوردة التي كانت تباع بأسعار عالية وذلك لدعم المنتج المحلي.

رأي اتحاد الصناعات العراقية

يعاني القطاع الصناعي العراقي بشقيه العام والخاص تداعيات الإهمال الموروث وتخلف أدوات الإنتاج والإغراق السلعي وتدني مستويات الدعم ونقص الطاقة، وتعرضت مصانع القطاع الخاص إلى أوسع عملية تهميش أدت إلى اندثار مكائن هذا القطاع الإنتاجية، ما أدى إلى هروب اغلب رؤوس الأموال الصناعية العراقية خارج البلاد والاستثمار في دول الجوار بسبب تردي الوضع الأمني العام في البلد وغياب أهم مقومات الإنتاج وهي الكهرباء. ويرى اتحاد الصناعات العراقي بان مسألة الدعم لم تعد مجدية في هذا الوقت بسبب ان أعداد المعامل والمصانع الأهلية بلغت أكثر من ١٤ ألفا ما بين مصنع ومعمل..

ويرى اغلب الخبراء في هذا الجانب بان القضية ما عادت قضية فرض كمارك على الملابس المستوردة او مساعدة المصانع في إعادة بنيتها التحتية لان السبب الرئيسي يكمن في غياب أهم مقوم للصناعة وهو الكهرباء والتي يبدو ان بعض الدول المجاورة وبفضل ما تصدره إلى العراق من مواد لا تشكل هما رئيسيا للمواطن العراقي أصبحت هي المؤثر الأول الذي يشار إليه بالاتهام بمعاونة مرتزقتهم من السياسيين في الداخل.

على الحكومة أن توفر الدعم للصناعات الوطنية لان المواطن العراقي أصبح مستهلكاً بعد ان كان يعتمد بالدرجة الأولى على الصناعات المحلية

الخياطون العراقيون من محال فخمة وزبائن الذوق الرفيع إلى قارعة الطريق و(كف الردن)

مع العزوف عن المحلي

الإقبال على المستورد